إنجازات وزارة العدل.. نجاحات داخلية بطموحات عالمية

كتب - عمر غالب

تقييم النجام والإبداع والتميز واحد على كل المستويات، فالنجاحات الفردية للأشخاص توازيها في القيمة والتقدير النجاحات المؤسسية للإدارات والوزارات والهيئات، فلكل مقامه وتقديره، وكل اجتهاد لابد له من منصف يقدر ويحترم الجهد المبذول فيه.

وكما أن هناك سلبيات وسقطات تستدعي من الجميع وأولهم الإعلام تسليط الضوء عليها وعلى المتسبب فيها؛ لعلاجها وتفادي تكرارها مستقبلاً، هناك إيجابيات ومنجزات لا يمكن لأي منصف أيًا من كان تجاهلها أو التوقف عن الحديث عنها، لتكون نبراسًا ومثلاً يحتذى به للجميع وتعمم فوائدها مستقبلاً، ومن هذه المنجزات ما تشهده وزارة العدل خلال الفترة الأخيرة من تطوير ونجاح تلو الآخر محققة أرقامًا وصفها الكثيرون بالقياسية على المستويين المحلي والدولي، كنتاج لعمل شاق للقائمين عليها، وخطط موضوعة وإجراءات لتنفيذها ورؤى ثاقبة لوزيرها ومرؤسيه، ما يدل على أن هناك عملاً دؤوبًا وخطة مرسومة ورؤية ثاقبة وعملاً منظمًا دقيقًا.

المحاكم المتخصصة

منجزات الوزارة لا تعد ولا تحصى، توجت مؤخرًا بافتتاح معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى مؤخرًا بمدينة الرياض منظومةَ المحاكم المُتخصِّصة والتي بدأت بانطلاق محاكم الأحوال الشخصية ومحاكم التنفيذ، تتلوها المحاكمُ التجارية والعمالية.

الكثير من المراقبين عد هذه الخطوة بمثابة تحول نوعي وكبير في تفعيل النظام القضائي بالمملكة وتجربة يمكن أن يعتد بها عالميًا، لافتين إلى أن السبب الرئيس في هذا التحول يرجع للدعم اللامحدود لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز-حفظه الله - لتطوير النظام القضائي بالمملكة، خصوصا أن هذا الافتتاح تلا صدور نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية، وهو ما يعني استكمال الاستعدادات البشرية والإجرائية والإدارية، للسلك القضائي، بعدما تم من خطوات لإعادة هيكلة المنظومة القضائية بأكملها بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا وإعادة هيكلة محكمتي الاستئناف في الرياض ومكة المكرمة، ودعمهما بالقضاة والدوائر المناسبة مع فتح ١١ محكمة استئناف في باقي مناطق المملكة.

وبرؤى المتابعين للشأن القضائي بالمملكة فإن فائدة هذه الإجراءات التطويرية ستصب بما لا يدع مجالاً للشك في صالح تخفيف الأعباء القضائية على المحاكم العامة من خلال نقل العديد من اختصاصاتها وإسنادها إلى محاكم مستقلة، مما سينعكس حتما على تحقيق المزيد من قرب مواعيد الجلسات وسرعة إنهاء القضايا، فضلًا عن تركيز النظر القضائي في تخصص واحد، حتى أن بعض المحاكم

الوزارة عمدت لتطوير البنية التحتية للمحاكم لتسهيل إجراءات التقاضي

ووفرت نظم الأرشفة الإلكترونية لتقليل الوقت، وتتفاعل مع المحامين برسائل الجوال

دورات تدريبية مكثفة للكوادر العدلية عملاً بمبادئ التنمية البشرية وكورسات لغة للقضاة

ومنها محكمة الرياض للأحوال الشخصية بدأت فعليًا بتنفيذ خطة قضايا الجلسة الواحدة، للقضاء على المماطلات، إلا ما يتطلب النظر القضائي المزيدَ من فحصه واستطلاعه، وهو ما كانت البلاد تصبو إليه منذ عقود، خصوصًا وقد تمت إعادة هيكلة محاكم الدرجة الأولى حسب الاختصاص لتكون (المحاكم العامة – المحاكم العمالية – محاكم الأحوال الشخصية – المحاكم الجزائية –المحاكم التجارية – محاكم ودوائر التنفيذ).

محاكم جديدة

ومن الخطوات الفارقة في آليات عمل الوزارة ما تم بتوجيه من معالي وزير العدل بطرح إنشاء ١١٥ مبنى لمحاكم وكتابات عدل وفق مواصفات وتصاميم خاصة في جميع مناطق ومحافظات المملكة، وقد بدأ البعض في استلام الأراضي بالفعل لبدء التنفيذ.

المركز العدلي

أما على مستوى المكاسب الكبيرة التي حققتها الوزارة فيأتي حصولها على موافقة مجلس الوزراء على إنشاء المركز العدلي للتدريب، بهدف تطوير كوادرها والرفع من مستوى منسوبيها، بما يحقق مكاسب كثيرة ليس على مستوى القضاة وأعوانهم، بل حتى على مستوى تقديم الخدمات الجيدة والمتميزة لمراجعي وزارة العدل والمرافق التابعة لها ككتابات العدل والمحاكم بجميع تخصصاتها.

ومن المتوقع وفقًا لخبراء وزارة العدل أن يحقق إنشاء المركز العدلي رفع كفاءة القضاة وأعوانهم ومنسوبي الوزارة، وتطوير آليات التدريب الجيد والمنظم للمتدربين، وتوفير المال الذي تنفقه وزارة العدل على تدريب قضاتها ومنسوبيها في مؤسسات القطاع الخاص، مع إمكانية تقديم الدورات التدريبية لمن هم خارج قطاع وزارة العدل إسهامًا منها في نشر الثقافة العدلية، وتدريب قضاة الدول الأخرى لمن هم في حاجة إلى خبرات المملكة العربية السعودية بالمجال العدلي وتجربتها الفريدة بتحكيم الكتاب والسنة في محاكمها.

برامج تدريبية

كما تسعى الوزارة إلى إعداد البرامج التدريبية المتخصصة التي تهدف إلى الرفع من كفاءة المتدرب، من خلال عقد جلسات عمل وحلقات تطبيقية ولقاءات علمية وندوات ذات صلة بالشأن العدلي هدفها معالجة المشاكل التي يتعرض لها القضاة وأعوانهم في المحاكم وتوحيد الإجراءات القضائية في معالجة بعض القضايا والارتقاء بمستوى المتدرب من الناحيتين العلمية والعملية على حد سواء، ويبحث القائمون على إنشاء المركز للارتقاء بالمجال العدلي ليكون في مصاف الدول العظمى من خلال ما تقدمه وزارة العدل من تدريب جيد وفعال لموظفيها.

نزاهة واستقلال القضاء

لم تتوقف إنجازات الوزارة عند هذا الحد، فبالعودة للعامين ما بين ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ م، شهدت استراتيجية تطوير القضاء بالمملكة عددًا لا يحصى من المنجزات، تمثلت في نجاحها في تعزيز نزاهة واستقلال القضاء، عبر تطوير التفتيش والرقابة على الجهازين القضائي والإداري، ومراجعة وتطوير المعايير والركائز التي تحكم الشفافية والنزاهة، وتفعيل معايير الترقية (الكفاءة والجدارة).

كما عملت الوزارة خلال خطتها لتطوير السلك القضائي على تحديد ركائز الاستقلال الإداري والمالي للسلطة القضائية، لدعم تحقيق الاستقلال القضائي، ومنع أية شائبة قد تدور حوله.

ولم تغفل الوزارة مسألة زيادة فعالية الجهاز القضائي، عبر استحداث مؤشرات أداء ومعايير كفاءة ونظام معلومات لجمع الإحصائيات، كما عملت على تحسين أداء النيابة العامة والمحامي العام المدني وكفاءة الخدمات المساندة (التبليغات،المحاسبة، التنفيذ القضائي، حضور الشهود والخبراء)، وتفعيل التنسيق بين محكمة التمييز ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية، وتطوير أسلوب إدارة المحاكم، من خلال توفير غرف متخصصة في المحاكم، وتعيين مدراء محاكم في المحاكم الابتدائية الكبيرة، وتدريب رؤساء الدواوين والأقلام في باقي المحاكم على المهام الإدارية.

التخصص وإنجاز المهام

قامت الوزارة بالتوسع في التخصص المعمول به حاليًا في بعض المحاكم (مدني، تجاري، جزائي) وتفعيله في جميع المحاكم اختلاف درجاتها باستحداث غرف متخصصة لنظر أنواع معينة من القضايا مثل نزاعات العمل، والتأمين والتأجير التمويلي والبنوك والتصفية والعقود وغيرها من القضايا المتخصصة، الأمر الذي أدى إلى تخفيف العبء عن المحاكم العامة.

وعمدت الوزارة خلال السنوات الأخيرة لتزويد مكتبات المحاكم بمجموعة من أحدث المراجع الفقهية وأمهات الكتب ليمكن للقضاة الاستعانة بها بسهولة ويسر ما يمكنهم من إثراء معرفتهم ويؤدي إلى الارتقاء بجودة الأحكام.

ولم تغفل الوزارة الجانب الاجتماعي في إطار حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين لتعظيم دور المرأة، فقامت الوزارة بتسهيل مشاركة السيدات في القضاء عبر إنشاء صندوق لدعمهن ومساعدتهن على المواءمة بين واجباتهن الأسرية والمهنية ورفع كفاءتهن العلمية، كما قامت بإدخال تعديلات وتحسينات على البنى التحتية للمحاكم بتخصيص مداخل خاصة بذوي الاحتياجات وأماكن انتظار للأطراف في قضايا الأسرة ومكاتب لمؤسسات المجتمع المدني لتقديم الإرشاد والمعونة.

> بعض المحاكم طبقت نظام الجلسة الواحدة بقضايا الأحوال الشخصية والاستئناف الأسرع على مستوى المنطقة

> الوزارة لم تغفل الجانب المجتمعي وحقوق الإنسان وأماكن خاصة بالمحاكم للمعاقين

التنمية البشرية

وخلال محاولاتها للنهوض بالشأن العدلي والقضائي لم تغفل الوزارة أهمية العنصر البشري، كعامل أساسي وهام وفاعل في نجاح أي مؤسسة أو خطة تطويرية، فشرعت الوزارة للعمل على تأهيل الكوادر البشرية بالمحاكم والدوائر العدلية وملحقاتها، وتطوير مهارات القضاة وتوفير كل ما يمكن أن يجعله راضيًا عن عمله وقادرًا على العطاء والإبداع ولرفع المستوى الوظيفي والارتقاء بنوعية الأحكام الصادرة، وتحسين سبل التقاضي بما يضمن الشفافية والنزاهة والاستقلال القضائي، الأمر الذي يسهم في تحقيق العدالة الناجزة لجميع المواطنين، فعمدت إلى الوقوف على نقاط الضعف في استراتيجيات الموارد البشرية والتدريب، عبر توفير خطط تدريب تحدد الدورات التي يجب أن يلتحق بها كل قاض منذ تعيينه حتى نهاية خدمته، مع ضمان استمرارية خطط التدريب التحولي عند النقل من محكمة إلى أخرى أو من النيابة إلى القضاء، وزيادة عدد المساعدين.

العلوم والمعارف القانونية

ومن الأمور الأخرى التي قامت بها هي زيادة المعارف القانونية لدى القضاة واطلاعهم على المستجدات في مجال العلوم القانونية، مع توفير تدريب تخصصي للقضاة في المجالات ذات الأولوية مثل عمليات البنوك وقانون المنافسة والتصفية والإفلاس وقضايا الأوراق المالية وآليات عمل البورصات وأسواق الأسهم والملكية الفكرية والتأمين والتجارة الإلكترونية.

ولم تتجاهل الوزارة أهمية إتقان اللغات الأجنبية للقضاة من خلال إيفاد بعثات سنوية إلى بريطانيا للمشاركة في دورات خاصة لتعليم

اللغة الانجليزية والصياغة القانونية لمدة ستة أشهر وتصميم وتنفيذ سلسلة دورات لغة انجليزية متخصصة للقضاة سنويًا في المركز الثقافي البريطاني.

تدريب الإداريين

كما قامت بإعداد خطة تدريب شاملة للإداريين وأعوان القضاء مبنية على تحليل علمي لاحتياجاتهم التدريبية، وذلك لإكسابهم المعارف والمهارات الضرورية لوظائفهم وزيادة إنتاجيتهم، إلى جانب دورات تدريبية على رأس العمل ينفذه خبراء مشروع بناء القدرة المؤسسية، ثم إنشاء قاعدة بيانات تدريبية الكترونية تبدأ بتحديد الاحتياجات التدريبية وتحليلها حتى الانتهاء بتقارير التقييم.

الخدمات الإلكترونية

ولجأت الوزارة خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى حوسبة الإدارات القانونية، من خلال تفعيل تقديم الخدمات الإلكترونية، بهدف الارتقاء بمستوى أداء الجهاز القضائي وخدمات المحاكم وبهدف تسريع إجراءات التقاضي، وتوفيرًا للوقت والجهد على جميع الأطراف، حتى أن المحاكم تقوم حاليا بإرسال رسائل نصية للمحامين للتذكير بموعد جلساتهم، لتفادي التأخيرات، ثم أنشأت أول مركز حاسوب بالوزارة وربطت كل محاكم المملكة بشبكة واحدة وفق أفضل المواصفات والمعايير الدولية،

التفتيش والرقابة المستمرة على الجهازين القضائي والإداري يضمنان نزاهة واستقلال القضاة

قامت الوزارة بتسهيل مشاركة السيدات في القضاء عبر إنشاء صندوق لدعمهن ومساعدتهن على المواءمة بين واجباتهن الأسرية والمهنية

معلنة عن دراستها الاستعانة بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومديرية الأمن العام للبدء في خدمة إصدار شهادات عدم المحكومية إلكترونيا؛ لتسهيل الإجراءات على المواطنين.

كما لجأت إلى دمج أنظمة المحاكم المختلفة في نظام موحد لتسهيل تبادل المعلومات، واستخراج الإحصائيات القابلة وتركيب شاشات للمحامين والمتقاضين في قاعات المحاكمة لإطلاع المحامين والمتقاضين والشهود والخبراء على ما يدون على لسانهم في محاضر الجلسات.

وألزمت الدوائر القضائية باعتماد خدمة التبليغ عن طريق رسائل الهاتف المحمول وعبر البريد الإلكتروني من خلال مشروع الحكومة الإلكترونية.

حقوق السجناء

وخلال مشوارها التطويري للكوادر البشرية والتنظيمية والبنية التحتية، لم تغفل الوزارة الجانب الإنساني المتعلق بحقوق السجناء، فعمدت إلى إنجاز قضايا الاستئناف للسجناء بشكل أسرع، الأمر الذي ترتب عليه سرعة إنهاء قضايا العديد من السجناء في مدة لا تتجاوز الأسبوع الواحد.

ووفقًا لعدد من الإحصاءات الأخيرة باتت محاكم الاستئناف بعموم المملكة من أسرع المحاكم في المملكة، وربما بالمنطقة ككل سواء على المستوى الخليجي أو العربي، حيث تقوم بجهود كبيرة في سرعة تدقيقها للقضايا، وتقدم ملحوظات ترفعها لمجلس القضاء الأعلى عن تأخر بعض المحاكم الابتدائية في إنهاء بعض القضايا الأمر الذي زود المجلس بقاعدة معلومات عن سير العمل القضائي تعتبر من أقوى مصادر الاستطلاع وأوثقها.

كما نظمت الوزارة بالتعاون مع وزارة الصحة العديد من حملات التبرع بالدم عبر منسوبيها بكل المملكة، والتي شهدت إقبالاً كبيرًا يعكس الإحساس بالمسئولية المجتمعية لمنسوبيها بكل شرائحهم، هادفة من الحملة توفير الاحتياجات اللازمة للمرضى لما فيها من التعاون والتكاتف بين أبناء الوطن.